

الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات

"التقرير التقييمي الأولي حول الانتخابات البلدية الأردنية ومجالس المحافظات"

الأردن - آب/أغسطس ٢٠١٧

تقديم عام

الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات هي كيان مدني ديمقراطي يتشكل من منظمات وشبكات محلية من ١٣ دولة عربية. منذ انطلاقتها عام ٢٠٠٩ وحتى الآن، تعنى الشبكة العربية بدراسة وتحليل ومتابعة التطور الديمقراطي في المنطقة العربية وذلك من خلال رصد العمليات الانتخابية المختلفة في بلدان المنطقة من إنتخابات نيابية ورئاسية وبلدية ومحلية. تتابع الشبكة مسارات هذه الإنتخابات وكافة الظروف المحيطة بها والعوامل والمؤثرة فيها بدءاً من البيئة التشريعية والقانونية المرتبطة بتنظيم الحياة السياسية عموماً والعملية الانتخابية بشكل خاص، والبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والأبعاد الأمنية، وكافة العوامل المرتبطة بها والمؤثرة على الحريات العامة وحريات وحقوق المواطنين الشخصية، وغيرها من الأسباب والظروف التي قد تؤثر في مجرياتها إيجاباً أو سلباً.

في هذا السياق تأتي مهمة بعثة الشبكة إلى الأردن هذا العام لمتابعة ورصد وتحليل الإنتخابات البلدية واللامركزية باعتبارها واحدة من أهم التجارب العملية التي يتم تطبيقها في المنطقة العربية، في إطار مبادرة لإصلاح النظام السياسي ومنظومة العمل الديمقراطي تأتي من داخل النظام وتحتاج من جميع أطراف المجتمع المدني والسياسي والحقوقى الأردني والعربي دعمها وتطويرها، باعتبارها خطوة على طريق التحول الحقيقي نحو الديمقراطية، نتمنى جميعاً لها النجاح.

تعيش المنطقة العربية في ظل نظم حكم سلطوية استبدادية منذ عشرات السنين حيث تفتقد في المجمل لمقومات وأسس بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، كما يعاني مواطنوها الحرمان من الحريات والحقوق الطبيعية الأساسية، الأمر الذي أدى الى استشراف الفساد وغياب العدالة والمساواة بين أبناء الوطن الواحد.

ومن المحددات الأساسية ومظاهر الانتقال نحو الديمقراطية الحقيقية أن تتمتع الدولة بالآتي:

- إدارة شؤون البلد بشكل مؤسسي حيث تتواجد مؤسسات تشريعية، تنفيذية وقضائية تعمل في إطار من الإستقلالية واحترام الدستور والقوانين وعدم التداخل بين السلطات

- الحق في التنظيم المستقل لكافة قوى المجتمع الحية من أحزاب وتنظيمات نقابية ومؤسسات المجتمع المدني بتنوعها
- احترام مبدأ المساواة أمام القانون وتطبيق القوانين على الجميع دون تمييز أو استثناء
- إمكانية التبادل السلمي للسلطة عبر استخدام الأدوات والوسائل الديمقراطية
- احترام مبدأ المواطنة الكاملة وعدم التمييز بين المواطنين على أي أساس سواء كان عرقي، ديني، طائفي، جنسي، عشائري أو غيره
- احترام الحقوق والحريات العامة والخاصة للمواطنين
- اتساع دوائر مشاركة المواطنين في صناعة واتخاذ القرار ورسم السياسات العامة للدولة

هذا وقد حاولت شعوب المنطقة أكثر من مرة، وعبر طرق ووسائل عديدة خلال العقود الماضية، أن تحقق ذلك الإنتقال نحو الديمقراطية. وقد نجحت أحياناً بشكل جزئي وفشلت في الكثير من الأحيان نتيجة تضافر العديد من العوامل والأسباب الداخلية والخارجية، بالإضافة الى مواقف القوى المحافظة التي ترى أن النجاح في إقامة دول مدنية ديمقراطية حديثة يمثل تهديداً مباشراً لمصالحها ولوجودها ذاته.

وقد جاءت انتفاضات الشعوب العربية الواسعة التي امتدت لتشمل العديد من دول المنطقة، اعتباراً من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، كأحد تلك المحاولات الكبرى للتخلص من الإستبداد السياسي والقمع الأمني والملا مساواة وفشل السياسات التنموية التي أدت الى إفقار الغالبية العظمى من السكان، ولتحقيق إصلاحات ديموقراطية جذرية تعيد الإعتبار والثقة في قدرة الدولة على التعبير عن مصالح جميع مواطنيها وتصديها للفساد والإستبداد الذي استشرى في الآونة الاخيرة.

الآن وبعد مرور أكثر من ٦ سنوات على انطلاق تلك الانتفاضات نستطيع أن نرصد وجود ٤ أشكال على الأقل تميز حالة الدول العربية، وذلك بناءً على طريقة التعامل التي تبنتها كل دولة مع تلك الإحتجاجات الشعبية الواسعة:

- دول تصدت نظمها الحاكمة بعنف وشراسة ورفض للمطالب الشعبية بالإصلاح ونتج عن ذلك أن غرقت تلك الدول في انقسامات حادة أوصلتها الى الحروب الأهلية وانهايار وتحلل الدولة بالكامل (مثال: سوريا، اليمن وليبيا)
- دول نجحت ثوراتها في الإطاحة بالنظام الحاكم وبعد مرور فترة زمنية قصيرة استطاعت الثورة المضادة فيها بقيادة النظام القديم أن تستعيد زمام الأمور وتعود تدريجياً أكثر شراسة وعنف من ذي قبل (مثال: مصر)
- دول نجحت ثوراتها في الإطاحة بنظامها الحاكم وإيجاد صيغة للتعايش بين أطراف قواها على اختلافها وذلك باعتماد النهج الديمقراطي والاقرار بوجود الآخر، ومازالت التجربة في تلك الدول تحت الإختبار وعلى المحك حتى الآن (مثال: تونس)

- وأخيراً دول استطاعت نظمها الحاكمة أن تتجنب تطور الإحتجاجات والإحتقان الشعبي الى انتفاضات واسعة لا يعلم أحد ماذا سيكون مصيرها ومنتهاها، وذلك عبر التعامل بقدر من الحكمة والإسراع بتقديم مبادرات إصلاحية تستجيب ولو جزئياً لمطالب الحركة الشعبية معربة بذلك عن نيتها في الإصلاح الديمقراطي(مثال: المغرب والأردن).

ضمن هذا السياق يمكننا الحديث عن التجربة الأردنية كنموذج لمحاولة الإصلاح السياسي والديمقراطي من داخل النظام بشكلٍ سلمي دون تعريض الدولة والنظام السياسي القائم لهزات عنيفة، وهو الأمر الذي يعتبر محل اختبار حتى الآن والذي يمكن اعتباره بكل إيجابياته وسلبياته النموذج الأفضل والأكثر تحضراً في حال نجاحه، حتى لو جاء ذلك النجاح بشكل بطيء ومتدرج.

إن الإنتخابات البلدية واللامركزية التي جرت وقائعها في الخامس عشر من آب/أغسطس ٢٠١٧ تعد أحد تجليات التطبيق العملي لنموذج الإصلاح من الداخل، وهي في ذات الوقت تعكس الصراع القائم بين الرغبة الحقيقية والجادة في إجراء إصلاحات سياسية والإنتقال نحو الديمقراطية من ناحية، وبين اصرار البعض على التمسك بقيم وتقاليد قديمة ترغب في ابقاء الأوضاع على ما هي عليه خوفاً على مصالحها، ورغبة منها في المحافظة على سطوتها ونفوذها المبني على تلك الأوضاع والمرتبب ببقائها.

المناخ السياسي العام والأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية

العمل الحزبي هو المرادف الموضوعي لمفهوم العمل السياسي وذلك كما هو متعارف عليه في الأدبيات السياسية العالمية، فلا توجد سياسة في حال عدم وجود الأحزاب، أو في حال وجودها مع إضعافها ومحاصرتها وعدم تمكينها من أداء دورها الطبيعي، سواء كان ذلك ناتج عن عدم تمكينها من خلال تشريعات وقوانين لا تشجع العمل السياسي والحزبي، أو كان من خلال المحاصرة والملاحقات الأمنية للأنشطة والنشطاء الحزبيين والسياسيين، او من خلال التضييق على الحريات بشكل عام مثل حرية الرأي والتعبير وحرية الإجتماع والتنظيم وغيرها من الحريات التي توفر وتتيح المناخ الطبيعي والصحي لتنشيط المجتمع سياسياً وبالتالي توسيع هامش مشاركة المواطنين في الشأن العام.

ومن مظاهر نجاح العملية السياسية والتحول الحقيقي نحو الديمقراطية هو ان تجري الانتخابات على أسس سياسية حزبية تعتمد على تقديم الرؤى والبرامج لجمهور الناخبين وتسعى الى استقطابه على هذا الأساس. والشاهد هو ان الحياة الحزبية في المجتمع الأردني تعاني في الوقت الراهن من الضعف والهشاشة والإنحسار وعدم القدرة على الوصول الى جمهور الناخبين بسلاسة مما نتج عنه ان الانتخابات تجري بشكل رئيسي على أسس عشائرية وقبلية وليس على أسس سياسية كما هو متعارف عليه في دول الديمقراطيات الحديثة.

وفي الوقت نفسه يعاني الأردن من أزمة اقتصادية ومالية حادة في السنوات الأخيرة تعيد إلى الأذهان أزمة ١٩٨٩ التي امتدت حتى ١٩٩٩، هذا وقد بلغت الأزمة ذروتها في نهاية العام المنصرم ٢٠١٦. ويرى البعض أن الأزمة في جوهرها هي أزمة سياسية بامتياز، تعكس فشل السياسات الاقتصادية وتتطلب سياسيات تنموية من نوع جديد.

وقد عكست الأوضاع الاقتصادية نفسها على أوضاع المواطنين الإجتماعية حيث ازدادت نسبة الفقر لتصل الى ٢٠%، كما ارتفع معدل البطالة وتدهورت الأوضاع المعيشية للطبقات الفقيرة والفئات المهمشة والأضعف في المجتمع.

ومن أهم العوامل التي أدت الى تدهور الأوضاع الاقتصادية ما يلي:

- الأزمات والتصدعات التي أصابت بنيان دول الجوار وما ترتب عليه من هجرة ولجوء مئات الآلاف من السوريين والعراقيين والليبيين واليمنيين الى ان وصلت اعداد اللاجئين الى ما يقارب المليونين ونصف المليون لاجئ بكل ما يعنيه ذلك من ضغط على البنية التحتية والتوظيف وغيرها من اشكاليات كبرى
- الأزمات المالية التي ألمت بدول الخليج الامر الذي أثر على حجم المساعدات والتدفقات المالية الموجهة للأردن، والتي أثرت كثيراً على حجم الاستثمارات وأدت الى توقف العديد من المصانع عن العمل، مما أدى بدوره الى انخفاض الدخل القومي للبلد ككل
- انخفاض تحويلات العاملين في الخارج وأثر ذلك على الموارد العامة للبلاد حيث أنه من المعلوم أن حوالي ٥٠ ٪ من مدخول الخزنة الأردنية يأتي من خارج البلاد

أما بالنسبة للبيئة الثقافية المحيطة بالعملية الانتخابية نتوقف عند المفاصل الأساسية التالية:

- المكون العشائري وهيمنة ثقافة العشيرة على مكونات المجتمع الأردني الأمر الذي جعل منه خليطاً بين ثقافة العشيرة وثقافة المجتمع الحداثي
- التنوع والتعددية العرقية والدينية في الأردن حيث هناك المسلمين والمسيحيين والأرمن والدروز، بالإضافة الى الشركس والتركمان والبهايين وغيرها من الأقليات، والقسم الكبير الذي يشكله الأردنيون من أصول فلسطينية، وهو الوضع الذي ساهم في وجود تنوع ثقافي يحمل مظاهر من التباين أو التناقض المكتوم داخل المجتمع في بعض الحالات.

الإطار القانوني والنظام الانتخابي

تعتبر الانتخابات البلدية الأردنية التي جرت مؤخراً وانتخابات مجالس المحافظات مهمة لعدة أسباب أبرزها إقرار اللامركزية للمرة الأولى، حيث بات بإمكان المواطنين اختيار ممثلهم في مجالس المحافظات التي كانت تشكل بالتعيين.

ينظم العملية الانتخابية قانون البلديات رقم ٢٠١٥/٤١ وقانون رقم ٢٠١٥/٤٩ بالإضافة إلى قانون الهيئة المستقلة ونظام رقم ٢٠١٧/١٢ وتعديله، وكذلك التعليمات التنفيذية الصادرة عن الهيئة المستقلة للانتخاب. صدر قانون البلديات وقانون مجالس المحافظات في نهاية العام ٢٠١٥، حيث اعتمد النظام الأكثر في إنتخاب رئيس البلدية وكذلك أعضاء المجلس البلدي. يتم إنتخاب رئيس البلدية مباشرة من المواطنين ويفوز من يحصل على أعلى عدد من الأصوات. كما يفوز في عضوية المجلس البلدي من يحصل على أعلى عدد من الأصوات مع ضمان نسبة ٢٥% للنساء.

يتألف مجلس المحافظة من أعضاء يتم تحديد عددهم وتوزيعهم بناءً على نظام يصدره مجلس الوزراء، ويضاف للنساء ما نسبته ١٥% من عدد المقاعد المخصصة لأعضاء المجلس المنتخبين يتم ملؤها من المرشحات الحاصلات على أعلى عدد من الأصوات من غير الفائزات في المحافظة.

أوضاع المرأة في ظل الإنتخابات:

إن عدم وضوح المواد القانونية في هذا المجال أدى إلى صعوبة في فهم وتفسير المادة المتعلقة بالكويتا النسائية الموجودة في القانون والتخبط في الفهم والتفسير من كافة الأطراف المعنية بالعملية الانتخابية من هيئة مستقلة وناخبين ومرشحين وأحزاب سياسية ومجتمع مدني. من جهة أخرى، أقر المشرع في قانون البلديات نسبة ٢٥% من المقاعد لصالح النساء بناءً على المادة ٣٣ من قانون البلديات. في المقابل، وجدت النساء المرشحات للبلديات، اللواتي سوف يفزن بالتزكية، أنفسهن أمام حرمانهن من الترشح لمنصب رئيس البلدية. أما في قانون اللامركزية، أقر المشرع الكوتا النسائية بنسبة ١٠% من عدد المقاعد المخصصة لأعضاء المجالس المنتخبين، فيما يحق للوزير بعد موافقة مجلس الوزراء تعيين ما لا يزيد عن ١٥% من عدد أعضاء المجلس المنتخبين في المجلس على أن يخصص ثلث هذه النسبة للنساء وذلك وفقاً للمادة ٦ من قانون اللامركزية. ونلاحظ انخفاض نسبة الكوتا النسائية في اللامركزية إلى ١٠%، أي يفارق ١٥% مقارنة مع ما أقر في قانون البلديات، وهو ما أثر بالفعل على نسبة المترشحات لرئاسة البلدية بحيث أن ٦ نساء فقط ترشحن من إجمالي عدد المرشحين الذي هو ٦٠٦. أما عن المرشحين لمجالس المحافظات (اللامركزية) فهناك ١١٩٥ مرشحاً و ١٢٠ مرشحة. وتجدر الإشارة الى بعض النقاط التي تلعب دوراً في التأثير على المشاركة السياسية للمرأة غير التي تم ذكرها كعدم امتلاكها للمال السياسي من أجل إعداد الحملات الانتخابية يمكنها من إنشاء مقرات إنتخابية وممارسة الدعاية الإنتخابية بشكل موسع، إذ إن معظم المرشحات مواردهن المالية محدودة جداً. من جهة أخرى، هناك إشكالية العشائرية والقبلية المسيطرة على المجتمع والتي جعلت بعض النساء ينسحبن لصالح المرشحين الذكور في عشيرتهن/عائلتهن.

دور منظمات المجتمع المدني والاعلام في الإنتخابات:

اكتسبت منظمات المجتمع المدني في الأردن خبرة واسعة في مجالي تعزيز الديمقراطية والإنتخابات من خلال العمل على المستوى المحلي، وبعضها الآخر على المستوى الإقليمي، والذي انعكس من خلال علاقتها مع المؤسسات المعنية بالعملية

الانتخابية، ومن خلال وجود هيئة مستقلة للانتخاب تحترم وجود المجتمع المدني وتتيح الفرصة للتشاور معه والاستماع اليه وتقدر خبرته الطويلة في مجال الانتخابات. بالإضافة الى ذلك، شمل عمل منظمات المجتمع المدني خلال هذه الانتخابات التوعية المجتمعية، والحث على المشاركة السياسية، وتدريب المرشحين/ات، وإجراء استطلاعات للرأي، وتقديم دراسات تحليلية لقوانين الانتخاب، واقتراحات على مشاريع القوانين النازمة للعملية الانتخابية بالرغم من عدم الإستجابة للكثير منها. ولا شك أن المراقبة الميدانية لمجريات يوم الاقتراع هي واحدة من أبرز أشكال المشاركة الفعالة للمجتمع المدني. وقد استخدمت المنظمات وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة ووظفتها في نشر الوعي ورصد الانتخابات. من جهة أخرى، لا بد من الإشارة الى المشاركة الواسعة للشباب المتطوعين مع الهيئة المستقلة للانتخاب لتسهيل العملية الانتخابية حيث سجل نحو ١٨١٠٠ متطوع/ة للمساعدة في إتمام العملية الانتخابية بنجاح.

هذا وباعتبار ان الاعلام يصنف في كثير من الأحيان باعتباره مكوناً من مكونات المجتمع المدني فقد حظيت الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات بتغطية اعلامية واسعة ومواكبة ليوم الاقتراع، في الوقت الذي يؤخذ على وسائل الإعلام غير الرسمية ضعف مشاركتها في نشر التوعية حول أهمية المشاركة والتعريف بآليات الانتخاب وتقديم شرح مبسط للمواطنين للتوعية والتعريف بالنظام الانتخابي والقوانين المنظمة للعملية الانتخابية.

وقائع اليوم الانتخابي:

جال وفد الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات على العديد من مراكز الإقتراع في كل من محافظات الشمال والوسط والجنوب التالية: اربد، عجلون، جرش، البلقاء، العاصمة، الزرقاء، مادبا، والكرك. وقد خلصت البعثة بنتيجة زيارة عدد من المراكز الى المشاهدات التالية:

- الجهوزية اللوجيستية الكاملة لمراكز الإقتراع من حيث وجود كافة المعدات واللوازم (الصندوق الشفاف، المعزل، سجلات الناخبين، أوراق الإقتراع، الحبر...)
- حضور كافة أعضاء اللجان الانتخابية
- التعامل الجيد مع المراقبين وتسهيل عملهم من قبل كل الجهات الأمنية واللجان
- عدم تدخل العناصر الأمنية في سير العملية الانتخابية والتزامهم بالمهام الموكلة اليهم فيما يتعلق بحفظ الأمن
- اعتماد الشاشة الإلكترونية لتسهيل عملية التعرف على الناخبين علماً أن حجم هذه الشاشات في بعض المراكز صغير نسبياً بالمقارنة مع حجم الغرفة
- استمرار الدعاية الانتخابية ووجود مراكز وتجمعات للماكينات الانتخابية وأنصار المرشحين في محيط وداخل مراكز الإقتراع
- انتشار ظاهرة استخدام الأطفال في أعمال الدعاية الانتخابية وتوزيع المنشورات أمام مداخل المراكز
- وجود ملصقات وصور للمرشحين على أبواب وداخل مراكز الإقتراع

- ضعف حضور مندوبي المرشحين في العاصمة مقارنة بحضورهم في الأطراف
- حجم القاعات/غرف اللجان في بعض المناطق صغير جداً ولا يتناسب مع العملية الانتخابية
- عملية اقتراع الناخب الواحد كانت تستغرق وقتاً طويلاً نسبياً بسبب الورقة الغير مطبوعة سلفاً والتي يتوجب على الناخب تدوين الأسماء فيها
- وجود لغط لدى العاملين في اللجان الانتخابية نتيجة التفسيرات القانونية المتباينة والمتبدلة، والتي انعكست من خلال اختلاف التعليمات الموجهة للناخبين بين لجنة وأخرى
- عدم جهوزية المراكز لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن
- فوضى في بعض المراكز مما أدى إلى حجب الرؤية عن المراقبين والمندوبين
- الازدحام الشديد في الصالات الكبرى الذي لم يكن سببه ارتفاع نسبة الإقبال على الصناديق انما عدد الناخبين الكبير جداً المسجلين في المركز الواحد (٢٧٠٠٠ و ٣٣٠٠٠ ناخب)
- تذر الناخبين والعاملين في اللجان بسبب افتقار بعض الصالات والمراكز الى التجهيزات الملائمة للظروف الجوية
- عزوف بعض الناخبين عن المشاركة بسبب فترة الانتظار الطويلة في الطوابير
- قرب المعازل من بعضها البعض مما قد يسمح بتواصل الناخبين أثناء التصويت وبالتالي خرق مبدأ سرية الاقتراع
- عدم التشديد خلال شرح التعليمات على وجوب طي الورقة قبل الخروج من المعزل
- عدم وجود موظفين قرب المعازل القريبة من بعضها في الصالات الكبرى لضبط عملية التصويت وسرية الاقتراع

الخلاصات والاستنتاجات:

بالرغم من الملاحظات التي تطرق إليها التقرير إلا أن أننا نرى في المجل ان الانتخابات البلدية واللا مركزية الأردنية التي جرت يوم ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ تشكل خطوة هامة على طريق ديمقراطية العملية الانتخابية ويمكن وصفها بأنها تتمتع بدرجة عالية من النزاهة:

١. تعبر نسبة المشاركة الكلية والتي بلغت ٣١.٧% نسبة معقولة ودليلاً على نجاح التجربة الانتخابية الجديدة التي تطبق لأول مرة في الأردن
٢. لم ترصد البعثة أو تسمع عن انتهاكات أو تدخلات ممنهجة تؤثر في نزاهة وشفافية الانتخابات او على نتائجها النهائية
٣. وجود ثغرات في المنظومة التشريعية والقانونية للانتخابات البلدية واللامركزية والاجراءات المتعلقة بتنظيم عملية الانتخاب وعدم وضوح بعض المواد فتح مجالاً أمام التفسيرات المتباينة لتلك القوانين، مما أدى إلى عدم وضوح في التعليمات وصعوبة فهم العملية الانتخابية لدى المواطنين
٤. يوجد شبه اجماع على فشل تجربة الصالات الانتخابية المجمعمة ومطالبة صريحة بعدم تكرارها من كافة الأطراف المشاركة في العملية الانتخابية، وذلك لما شابها من اخطاء عديدة غير مستحب معها تكرار التجربة

٥. يعتبر تطور أداء الهيئة المستقلة للإنتخاب في الإنتخابات البرلمانية التي جرت العام الفائت ٢٠١٦ وفي الإنتخابات البلدية واللامركزية هذا العام عاملاً أساسياً في رفع ثقة الناس في العملية الإنتخابية

التوصيات الختامية:

إن البعثة في نهاية تقريرها، ومن منطلق الحرص على دعم عملية التحول نحو الديمقراطية التي تتبناها الدولة الأردنية في الوقت الراهن توصي بالآتي:

١. الشروع فوراً في فتح حوار مجتمعي شامل تشارك فيه كافة الفاعليات من أحزاب سياسية ومؤسسات مجتمع مدني ونقابات ومؤسسات وهيئات اعلامية وشخصيات عامة الى جانب الجهات المعنية في الدولة من الهيئة المستقلة للإنتخابات والوزارات المعنية وممثلي البرلمان، من أجل دراسة تجربة الإنتخابات البلدية واللامركزية وتطوير التشريعات والقوانين الناضمة لها بما يؤدي الي إنضاجها ويساهم في الإسراع بإنجاز عملية التحول نحو الديمقراطية الشاملة

٢. اعادة دراسة وتحليل النظم الإنتخابية المختلفة والناظمة للإنتخابات البلدية واللامركزية والبرلمانية بما يجعلها أكثر تكاملاً وانسجاماً مع بعضها البعض

٣. تقديم الدعم اللازم للهيئة المستقلة للإنتخابات بما يعزز استقلاليتها وبمكناها من أداء مهامها بأعلى كفاءة ممكنة

٤. النص قانوناً على ان تكون الجهة القضائية هي جهة الاختصاص الوحيدة المعنية بحل المجالس البلدية أو مجالس المحافظات وفق معايير قانونية واضحة وبناءً على حكم من المحكمة المختصة وليس من اي جهة اخرى

٥. ضرورة السعي الى الإنتقال من نظام الادارة المحلية الذي ما زال يجعل من الجهة التنفيذية على مستوى البلديات والمحافظات اليد الطولى على الجهات المنتخبة، الى نظام الحكم المحلي الحقيقي الذي يمكن البلديات والمحافظات من الاستقلالية في إدارة أنفسهم ويوسع من دائرة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات التي تتعلق بحياتهم اليومية

٦. تعزيز دور الأحزاب السياسية في الإنتخابات وتطوير التشريعات والقوانين بما يجعل الإنتخابات تتم على أسس سياسية ويعطي ميزات نسبية واضحة للأحزاب تحفز المواطنين على المشاركة في العمليات الإنتخابية ترشحاً وتصويتاً وفق أسس حزبية وبرامجية

٧. دعم مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان، وسن التشريعات اللازمة لتمكينها من المشاركة الفاعلة في جميع مراحل العملية الإنتخابية

٨. اقرار تشريع ينص صراحة على وجوب الا يزيد عدد الناخبين المسجلين في اي صندوق إنتخابي عن ١٢٠٠ ناخب، وألا يزيد عدد الصناديق في اي مركز إنتخابي عن ١٠ صناديق وذلك لتسهيل العملية الإنتخابية على الناخبين والقائمين عليها، مما يجعل منها عملية سلسلة وجاذبة للمشاركة وليست طاردة لها

٩. خفض سن الترشح الى ٢١ عاما من اجل تعزيز مشاركة الشباب من الجنسين في العملية الانتخابية
١٠. زيادة الكوتا النسائية ليصبح تمثيل النساء في كافة الهيئات المنتخبة ٣٠٪ بحد أدنى، كخطوة تمهيدية للوصول الى المناصفة في مرحلة لاحقة
١١. خفض رسوم الترشح من اجل تشجيع الفئات المهمشة والأكثر ضعفا في المجتمع على التقدم للمشاركة الإيجابية الفاعلة في الانتخابات
١٢. دعم المؤسسات الإعلامية وتحفيزها على المشاركة في حملات التوعية لجمهور الناخبين وأيضاً تقديم النقد الموضوعي البناء الذي يساهم في دفع العملية الديمقراطية للأمام

فريق الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات

عمان في ١٧/٨/٢٠١٧